نددوا بقرار «تل أبيب» إجراء انتخابات محلية بقرى جولانية

أبناء القنيطرة: الجولان أرض عربية سورية وعودته للوطن مجرد وقت

احتجاج أبناء القنيطرة على قرارات سلطات الاحتلال الإسرائيلية الأخيرة بخصوص الجولان المحتل (سانا)

القنيطرة – الوطن

جدد أبناء القنيطرة تأكيدهم، أن الجولان المحتل سيبقى أرضاً عربية سورية وأن الاحتلال إلى زوال مهما طال الزمن وسيعود إلى السيادة الوطنية السورية في وقت ليس ببعيد، مشددين على أن جميع القرارات والإجراءات الصادرة عن سلطات الاحتلال لاغية وباطلة وغير شرعية.

وأكد محافظ القنيطرة احمد شيخ عبد القادر خلال وقفة تضامنية نفذتها المحافظة أمس في مدينة البعث عدم شرعية قرار سلطات الكيان الصهيوني بإجراء انتخابات محلية في قرى الجولان المحتل والذي يصب في خانة تهويد الجولان، مشيراً إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يدعم الإرهاب بشكل فاضح عبر تعاونه المباشر مع تنظيم جبهة النصرة المسجل على قوائم الكيانات الإرهابية في مجلس الأمن.

وطالب مجلس الأمن والمنظمات الدولية بإلزام العدو الإسرائيلي بإطلاق سراح جميع الأسرى السوريين والفلسطينيين وفي مقدمتهم عميد الأسرى الأسير صدقي المقت.

بدوره لفت أمين فرع القنيطرة لحزب البعث العربي الاشتراكي تكليفاً طعمة الأحمد إلى أن ابناء الجولان يرفضون القرار الإسرائيلي الذي يأتي استكمالاً لإجراءات سلطات الكيان الصهيوني المتمثلة بتهويد الجولان.

من جانبه أكد عضو مجلس الشعب رفعت الحسين أن القرار باطل ولن يلقى القبول عند أهلنا الشرفاء في قرانا المحتلة وأن سنوات الاحتلال الطويلة لم تلغ هوية الجولان ولم تستطع كل الممارسات الصهيونية من سلخه عن وطنه الأم سورية.

وأشار مختار قرى الجولان عصام شعلان إلى أن قرار سلطات الكيان الإسرائيلي هو استكمال للإجراءات والممارسات التعسفية والعنصرية بحق أبناء الجولان المتشبثين بأرض الآباء والأجداد.

وشجبت لجنة دعم الأسرى المحررين والمعتقلين في سجون الاحتلال في بيان لها القرار واصفة إياه بالعنصري والاستفزازي.

وشددت على أن أبناء الجولان عرب سوريون ولا يجوز إسقاط الجنسية العربية السورية عنهم وفرض جنسية الاحتلال الإسرائيلي بالقوة وتطبيق قوانين سلطة المحتل عليهم، مطالبين منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية الدولية بالضغط على سلطات الكيان الصهيوني والتراجع عن قرارها والكف عن ممارساتها القمعية والاستفزازية بحق أهالي الجولان.

الهدوء يعم الجنوب السوري مع دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ

الوطن – وكالات

عمّ الهدوء المحافظات الجنوبية، أمس، بعد أن دخل الاتفاق الروسي الأميركي الأردني لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية حيز التنفيذ عند الساعة ١٢ بتوقيت دمشق، بينما، أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أن الوضع في «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية مستقر.

وأكدت مصادر أهلية في مدينة درعا ومحيطها أن هدوءاً تاماً خيم على المدينة ومحيطها حيث «لم يلاحظ أي تحليق للطيران الحربي، كما لم يسمع أصوات لأي اشتباكات».

بدروهم، نشطاء معارضون، ووفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، افادوا بأن «الهدوء يسود المنطقة الجنوبية».

وبحسب النشطاء يوجد ما يسمى بـ«جيش العشائر» و«قوات أحمد العبدو» و«جيش أسود الشرقية» في محافظة السويداء، وتوجد «فصائل مدعومة من جهات إقليمية ودولية» في محافظة درعا، و«جبهة ثوار سورية» و«ألوية الفرقان» و«لواء العز» في محافظة القنيطرة، على حين يسيطر «جيش خالد بن الوليد» المبايع لتنظيم داعش الإرهابي على منطقة حوض اليرموك بريف درعا الغربي.

كما ينتشر في بعض أحياء مدينة درعا ومحيطها تنظيما «جبهة النصرة» وداعش المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، كما تنتشر «النصرة» في عدد من القرى القريبة من خط الفصل في القنيطرة.

جاء الإعلان عن الاتفاق بعد اجتماع بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الروسي فلاديمير بوتين خلال قمة مجموعة العشرين في ألمانيا، بعد أن انهارت عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار منذ بدء الأزمة السورية. كذلك ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أنه «لم تقع ضربات جوية ولا اشتباكات في جنوب غرب سورية منذ بدء سريان وقف إطلاق النار أمس».

وذكر المرصد الذي يتخذ من لندن مقراً له ويغطي الأحداث عبر نشطاء كما يقول: إن الهدوء يسود المنطقة منذ بدء سريان وقف إطلاق النار.

وقال مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأميركية شارك في المحادثات، بحسب وكالة «رويترز» للأنباء: إن «هناك حاجة لمزيد من المناقشات لتحديد جوانب مهمة في الاتفاق بينها من سيتولى مراقبة تنفيذه، بعد أن ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن الاتفاق يتضمن «تأمين وصول المساعدات الإنسانية وإقامة اتصالات بين المعارضة في المنطقة ومركز مراقبة يجري إنشاؤه في العاصمة الأردنية».

وبحسب المرصد فقد «أبلغت الفصائل العاملة في بادية السويداء والمتداخلة مع ريف دمشق الجنوبي الشرقي، أنه لم يجرِ إبلاغها، من أية جهة سواء أكانت إقليمية أم دولية، بوقف إطلاق النار» في الجنوب السوري.

من جانبه، اعتبر مستشار الأمن القومي الأميركي الجنرال هربرت ريموند ماكماستر في بيان نقلته وكالة «أ ف ب» للأنباء أمس، أن «مثل هذه المناطق هي أولوية بالنسبة للولايات المتحدة»، مضيفاً: «ما شجعنا هو التقدم الذي تم إحرازه للتوصل إلى هذا الاتفاق».

وأضاف ماكماستر: إن الولايات المتحدة «لا تزال ملتزمة بهزيمة تنظيم داعش والمساعدة على إنهاء الأزمة في سورية والحد من المعاناة وتمكين الناس من العودة إلى ديارهم وأن هذا الاتفاق يعد خطوة مهمة نحو تحقيق هذه الأهداف المشتركة».

في غضون ذلك، ذكرت مواقع الكترونية معارضة، أن قادات ميليشيات «الجبهة الجنوبية»، «تفاجؤوا» بالاتفاق الروسي الأميركي الأردني، بخصوص وقف إطلاق النار في الجنوب السوري.

بدوره أعلن الرئيس الأسبق للائتلاف الوطني، معاذ الخطيب، رفضه للاتفاق، وقال في تدوينة نشرها على حسابه في «فيسبوك» أمس: «هل في الاتفاق الأميركي – الروسي خير لبلدنا؟»، وأردف «ظاهره مناطق آمنة وباطنه بداية تقسيم لسورية».

في سياق متصل، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان أمس، أن الوضع في «مناطق تخفيف التصعيد» في سورية مستقر، مشيرة إلى أن هذا التقييم تتفق عليه جميع الأطراف المتنازعة.

وأضاف البيان: إنه خلال الـ٢٤ ساعة الماضية سجل الجانب الروسي في لجنة المراقبة الروسية التركية المشتركة، انتهاكين لنظام وقف إطلاق النار في محافظة اللاذقية، على حين سجل الجانب التركي ٧ انتهاكات في المحافظات التالية: درعا (١) وحماة (٢) ودمشق (٢) واللاذقية (٢).

قلق «إسرائيلي»

وكالات

أبدى رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قلقه من أن تؤدي خطة وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية والتي دخلت حيز التنفيذ ظهر أمس إلى حدوث فراغ تحاول إيران و«وكلاؤها» استغلاله في المنطقة الواقعة بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة والجولان العربي السوري المحتل.

وقال نتنياهو في الاجتماع الأسبوعي لحكومته أمس، وفق ما نقلت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية بحسب مواقع الكترونية: إن «إسرائيل ترحب بوقف إطلاق نار حقيقي في سورية ولكنها حذرة في التعامل مع الاتفاق المعلن من الجانبين الروسي والأميركي بشأن تهدئة الصراع والمزمع تنفيذه اليوم (دخل حيز التنفيذ أمس)». وأضاف: «إنني ناقشت الأسبوع الماضي هذا الموضوع في مناقشات متعمقة مع وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون والرئيس الروسي فلاديمير بوتين»، مشيراً إلى «أنهما يتفهمان مواقف إسرائيل ويحترمان مطالبها». وأكد نتنياهو، أن «إسرائيل» ستواصل مراقبة القتال على الحدود في ما سماه «الحرب الأهلية» التي تشهدها سورية منذ أكثر من ست سنوات، وأنها «ستقف بثبات على ما تعتبره خطوطها الحمراء لمنع انتشار النزاع على الحدود».

وأضاف: إن هذه الجهود تشمل «منع حزب الله من كسب القوة في سورية عن طريق الحصول على أسلحة دقيقة متقدمة ومنع الحزب من إقامة وجود للقوات البرية بالقرب من حدودنا ومنع إقامة وجود عسكري إيراني في جميع أنحاء سورية».

قولاً واحداً

في قراءة متأنّية

بيروت- رفعت البدوي

لقاء الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والروسي ڤلاديمير بوتين في قمة دول العشرين المنعقدة في مدينة هامبورغ الألمانية تصدّر، قائمة الاهتمامات الإعلامية والسياسية والاقتصادية نظراً لأهمية الملفات الدولية والإقليمية العالقة بينهما ورغبة الطرفين في إيجاد قواسم مشتركة تحفظ مصالح كل منهما دولياً وإقليمياً.

عقب الاجتماع، سادت موجة من التصاريح الإعلامية الفاقعة بالتفاؤل والإيجابية بدت وكأن الأمور بين القوتين وصلت إلى خواتيمها، بيد أنه لولا أبدينا قراءة متأنية لمآلات الأمور لاكتشفنا أن مجرد الاتفاق على العناوين العريضة ليس نهاية المسار، نظراً إلى تشابك المواضيع وتشابك مصالح الدول في المنطقة، ولاسيما في الشأن السوري الذي يعتبر الفالق الأساسي المؤثر في زلازل المنطقة بأسرها، وكما يقال فإن الشيطان دائماً يكمن في التفاصيل.

حصول الاجتماع بين الرئيسين الأميركي والروسي اعتبر أمراً إيجابياً بحد ذاته، ويدعو للتفاؤل، خصوصاً إذا ما أخذنا تصاريح الجانبين الروسي والأميركي التي أعقبت الاجتماع، حيث وصف الرئيس الأميركي الاجتماع مع بوتين بأنه كان رائعاً، أضف إلى ذلك ما صدر عن الرئيس الروسي خلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب اللقاء حيث قال: يبدو أن الجانب الأميركي أصبح أكثر براغماتية فيما خص الملف السوري وأنه جرى الاتفاق على أمور عدة وأهمها تعزيز سبل مكافحة الإرهاب.

وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون كان أكثر حذراً حيث قال: إن الأمور بيننا وبين الجانب الروسي تحتاج إلى متابعة دقيقة وإلى الكثير من البحث والمتابعة فيما خص مناطق خفض التصعيد وبخاصة نتائج اجتماع الأردن وروسيا، في إشارة إلى منطقة الجنوب السوري حيث الحدود مع الكيان الصهيوني.

الرئيس بوتين لم يتأخر أيضا في الرد على تيلرسون وكلامه عن الرئيس بشار الأسد حيث قال: إن مستقبل سورية والرئيس الأسد يحدده فقط الشعب السوري وليس وزير خارجية أميركا، وبدا رداً واضحاً لجهة عدم السماح لأميركا بتحديد مستقبل سورية.

إنها إشارات واضحة لاستمرار الخلاف بين الجانبين، وإذا ما تعمقنا أكثر لوجدنا أن أموراً توجب علينا القراءة المتأنية في محاولة لتلمّس طريق المرحلة القادمة ومجريات الأمور التي تقودنا لاستكشاف الإيجابية فيها من عدمها.

المتعارف عليه تاريخيا، أن أي اجتماع بين رئيس يمتلك قرار بلده ولديه الإمكانية لتنفيذ ما اتفق عليه، وآخر ضعيف متقلب لا يملك القرار في بلده ولا القدرة على تنفيذ أي قرار يتخذه، فإن هذا الاجتماع لا يعوّل عليه لأن النتائج ستكون غير متكافئة في الشكل والمضمون وهذا ما حصل تماماً بين بوتين وترامب في هامبورغ.

ولو فرضنا أن اتفاقاً قد تم بين الرجلين خصوصاً لجهة التعاون في تحديد مناطق خفض التصعيد في سورية لأدركنا أن الرئيس الروسي لديه القدرة والنيّة الصادقة لتنفيذ ما اتفق عليه لكن لنسأل: هل إن الرئيس الأميركي لديه النية والقدرة لتنفيذ ما اتفق عليه؟ خصوصاً أن ترامب نفسه اشتهر بمواقفة المتقلبة التي لا تصمد سوى ساعات قليلة ثم يبادر إلى الانقلاب على ما تم الاتفاق عليه نظراً إلى معاناته مع أجنحة إدارته وتقييد تنفيذ قراراته مما يسمى الحكومة العميقة في أميركا المتمثلة بمكتب الأمن القومي والبنتاغون ومكتب المخابرات الخارجية، تلك الأجنحة التي تعتبر المسؤولة عن رسم سياسات أميركا الخارجية وعلاقاتها مع الدول.

بناء على ما تقدم يأخذنا التحليل للسؤال هل ستسمح الحكومة العميقة في أميركا للرئيس ترامب بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بينه وبين بوتين؟

الأمر المؤكد هو أن الحكومة العميقة في أميركا مبنية على أسس العداء لروسيا وسياساتها في المنطقة، ونادراً ما تتوافق معها إلا ضمن إطار تأمين المصالح المشتركة أمنياً واقتصادياً، إضافة إلى مصالح الكيان الصهيوني أمنياً وسياسياً، وغالباً ما تتم على حساب أمن واقتصاد دولنا العربية.

وعلى الرغم من إصدار البيت الأبيض بياناً يعتبر فيه أن الاتفاق على خفض التصعيد في الجبهة الجنوبية الغربية المحاذية للكيان الصهيوني مدخلاً للحل السياسي في سورية، إلا أنه ومن خلال القراءة المتأنية نرى أن مثل هذا الاتفاق يكتنفه الكثير من الغموض ويلزمه التوضيح والتفسير خصوصاً إذا ما أخذنا بالحسبان طلب أميركا ومن خلفها إسرائيل ضرورة انسحاب إيران وحزب الله من تلك المنطقة وبعدها من سورية كلها، مع العلم أن الجبهة مع الكيان الصهيوني تعتبر الفالق الأساسي في مواجهة إسرائيل الممتدة من الجولان وصولا مع الناقورة في لبنان.

يبقى السؤال هل ستطلب روسيا انسحاب إيران وحزب الله من سورية من أجل تأمين مصالح وأمن إسرائيل خاصة بعد كل التضحيات التي تم تقديمها في سورية وتعريض الحلف الإستراتيجي بين البلدين إيران وسورية للاهتزاز؟

مما لا شك فيه أن العلاقات بين روسيا وإسرائيل علاقة جيدة، وأن روسيا تريد الحفاظ على إنجازاتها المتراكمة على الساحة السورية، وفي الوقت نفسه فإن روسيا لا تريد التفريط بعلاقاتها الإستراتيجية مع إيران وسورية.

من الواضح أننا دخلنا مرحلة تأمين المصالح ومن المبكر جداً معرفة نسبة المكاسب لمجرد اجتماع بين بوتين وترامب، والقادم من الأيام كفيل في توضيح المواقف التي ستبنى عليها المرحلة القادمة التي لن تكون إلا لمصلحة سورية قيادة وشعباً وحلفاء.

كيسنجر والتوازنات الدولية وراء اتفاق موسكو واشنطن

أنس وهيب الكردي

أثمرت دبلوماسية ما وراء الكواليس التي قادها هنري كيسنجر ما بين الرئيسين الأميركي دونالد ترامب والروسي فلاديمير بوتين عن إرساء مقاربة جديدة للعلاقات الروسية الأميركية.

وبعد اللقاء، أوضح ترامب مقاربة إدارته حيال موسكو، والتي تتمثل في التحرك نحو رفع العقوبات المفروضة على روسيا بعد حل أزمتي سورية وأوكرانيا، محققاً بذلك ربطاً ما بين الأزمات الثلاث. ولقد أظهرت تغريدات ترامب بعد قمة العشرين بأن هدنة جنوب غرب سورية تمثل «دفعة على الحساب» في الطريق إلى تحسين العلاقات ما بين واشنطن وموسكو، إذ اعتبر أن «الوقت قد حان للتحرك إلى الأمام في التعاون مع روسيا»، على خلفية التوصل إلى التهدئة.

وبالرغم من أن اللقاء لم يسفر عن حلول للمشاكل الدولية «المعقدة»، التي ناقشها الجانبان إلا أنه «شكّل بداية» للحوار الروسي الأميركي استناداً إلى ما خلص إليه الاجتماع.

ويبدو أن تحسين العلاقات الروسية الأميركية جاء كحاجة أميركية في توازنات المثلث الدولي واشنطن بكين موسكو، وأيضاً نتيجة رغبة واشنطن في التعامل مع موسكو لتحجيم الدور الإيراني في سورية والمنطقة، بعد أن كان الطموح الأساسي لإدارة ترامب يتمثل في دحر نفوذ إيران بالشرق الأوسط.

الأسباب الدولية دفعت واشنطن إلى تقديم تنازلات فيما يتعلق بسورية، وهو ما أثار قلق «إسرائيل». وأشار الرئيس الروسي إلى هذه الحقيقة عندما ذكر أن «اتفاق لوقف التصعيد» في جنوب غرب سورية، جاء نتيجة تحول موقف واشنطن واتجاهها نحو «الواقعية» فيما يتعلق بأزمة هذه الدولة.

وقبيل أيام من اللقاء في ألمانيا، حط كيسنجر والذي سبق له منصب مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأميركي في إداراتي نيكسون وفورد إبان الحرب البادرة، في الكرملين حيث التقى الزعيم الروسي. وبعد زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى واشنطن ولقائه ترامب في البيت الأبيض، استقبل الأخير كيسنجر.

وكانت تكهنات قد أثيرت في ألمانيا والولايات المتحدة، سابقاً هذا العام حول دور سيلعبه كيسنجر المعروف بثعلب «الدبلوماسية العالمية»، لإعادة الحياة إلى العلاقات الروسية الأميركية، وفقاً لقاعدة المزاوجة ما بين أزمتي سورية وأوكرانيا. ولم يؤد وقف إطلاق النار إلى خروج المجموعات المتحالفة مع الجيش السوري والمدعومة من إيران من المنطقة الجنوبية كما طالبت واشنطن وعمان بشكل متكرر. وهذا ما دفع «إسرائيل» إلى التحذير من ملء القوات المتحالفة مع إيران فراغ وقف إطلاق النار هناك.

وفور الإعلان عن وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية، سارع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى الاتصال ببوتين ووزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون للإعراب عن مخاوف «إسرائيل». واستعجلت إسرائيل الضغط على المفاوضات القائمة بشأن جنوب سورية، من خلال الإعلان عن انتخابات لما تسمى «المجالس المحلية» عام ٢٠١٨ بقرى القسم المحتل من الجولان العربي السوري.

وحتى تضمن الأخذ بمطالبها بعين الاعتبار، فقد سرب المسؤولون الإسرائيليون موقفاً رافضاً لانتشار القوات الروسية في جنوب سورية، وذلك كورقة تفاوضية مع موسكو.

وتخشى «إسرائيل» من أن تكتفي إدارة ترامب بهزيمة تنظيم داعش، وتترك مصير سورية لكل من روسيا وإيران. من أجل ذلك ستكون الجولة المقبلة من مفاوضات عمان حول مصير المنطقة الجنوبية، محورية ومهمة إذ إنها ستشهد تنازع إرادات بين الدول الإقليمية، لكن من غير المحتمل، على ما يبدو، أن تؤثر كثيراً في حسابات الدول الكبرى، وخصوصاً أن كيسنجر يغزل في الظلام عرا توافق روسي أميركي يتناسب مع التحولات الراهنة للنظام الدولي.

طرفاه «إسلاميون» و«معتدلو واشنطن»

سباق ميليشياوي للفوز بزعامة «مناطق تخفيف تصعيد»

سامر ضاحي

على وقع التطورات السياسية والميدانية التي تشهدها سورية، وعشية انطلاق الجولة السابعة من مباحثات جنيف يلاحظ أن حالة تنافس تصاعدت بين الميليشيات المسلحة «الإسلامية» و«المعتدلة» وفق المنظور الغربي في محاولة للتقرب من قوى الغرب لاعتمادها كبديل عن الجيش العربي السوري متناسين أن الغرب لا يثق بتنظيمات غير قادرة على «التحكم» بسلوكها.

ومن هذا المنطلق ليس جديداً ما كتبه عضو «معارضة الرياض» ممثل ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش السبت على قناته في موقع التواصل الاجتماعي «تلغرام»، بأن «فيلق الرحمن» تنظيم إرهابي.

وكتب علوش: «لا تزال جبهة النصرة مع حلفائها في الغوطة الشرقية تمارس الخيانة والغدر بالمجاهدين في وقت تشتد هجمات النظام على جبهات الغوطة ليؤكدوا للسوريين عامة ولأهل الغوطة، أن هذه العصابة لم توجد في مكان إلا لطعنه في الظهر تمهيدا لتسليمه لإيران».

وتبدو العبارة الأخيرة ملازمة لأي حديث للميليشيات المسلحة لأنهم على علم بأن إيران هي العدو الأول للولايات المتحدة الأميركية وسياسة البيت الأبيض بعد مجيء إدارة الرئيس دونالد ترامب واتخاذها أسلوب المواجهة مع إيران سياسياً واقتصادياً وحتى اجتماعياً.

وبما أن «فيلق الرحمن» في الغوطة الشرقية متحالف مع «جبهة النصرة»، فكانت إشارة علوش إلى انتماء الفيلق إلى الفكر الإرهابي عندما كتب «نتيجة لهذا الغدر سقط سبعة من المجاهدين من إخوانكم في جيش الإسلام غدرا على يد القاعدة وحلفائها».

في المقابل حاول الناطق باسم ميليشيا «الجيش الحر» أسامة أبو زيد الرد على نهج علوش، لكنه وضع نصب عينيه ليس فقط «الفيلق» بل كل الميليشيات الإسلامية المنتشرة على الساحة السورية فكتب على مواقع التواصل الاجتماعي: إن «الحركات المسلحة التي تستند في سلطتها إلى نظرية الاصطفاء الإلهي أو المشيئة الإلهية تتشابه من حيث إعطاء الحاكم أو القائد سلطة مطلقة دون حدود مع الواجب الديني على المحكوم بالطاعة وعدم مسؤولية هذا القائد أو الحاكم أمام أحد عن أفعاله إلا الله».

وتبدو إشارة أبو زيد إلى الحركات الإسلامية على وقع الاقتتال المستعر في الغوطة الشرقية التي لا يملك «الحر» يد طولى فيها مقابل سيطرة كبيرة لـ«جيش الإسلام» وفي إدلب التي ترزح بأغلبيتها تحت حكم «النصرة» وشقيقاتها من أمثال ميليشيا «أحرار الشام الإسلامية» وغيرها.

ولو كان أبو زيد صدق في قوله بأن «العديد من الحركات الجهادية حاولت استنساخ نظرية الاصطفاء الإلهي من خلال جمع سلطات التشريع والقضاء والتنفيذ وحصرها في يد الأمير الذي يعاونه شرعيون في في أعناق النصوص ليصبح تفسيرها مطابقاً لأحكام الأمير»، لكن تناوله للأمر يمكن أن يقرأ في ضوء اتفاق إعلان جنوب غرب سورية «منطقة تخفيف تصعيد»، وإبراز عضلات ميليشياته لأن «الجبهة الجنوبية» تغلب عليها ميليشيات تنتمي لـ«الحر» من جهة، ومن جهة ثانية توجيه النقد لميليشيات الشمال الموجودة في إدلب من حيث عدم إمكانية إنشاء «منطقة خفض تصعيد» في إدلب، مقابل وجود هذه الإمكانية في الشمال، حيث ميليشيات كانت تقاتل في عملية «درع الفرات» التي انتهت مؤخراً، ولعل هذا أشد ما ترغبه أنقرة بحيث تدفع باللاجئين السوريين لديها إلى هذه المناطق على اعتبار أنها لم تحقق لهم كل حقوقهم التي نص عليها القانون التركي بنفسه، وانسداد الأفق الأوروبي في وجهها في هذا الملف.

ولعل في حديث أبو زيد بأن «الأمير يشكل متى أراد المحاكم ويلغيها متى كانت تلك مشيئته وأيضاً بطبيعة الحال لا وجود لسلطة تحاسبه أو حتى تسأله عن جدوى قراراته ومدى صحة ضرب عنق فلان أو جلد فلان آخر أو اختطافه»، إقرار بأن معظم الميليشيات تتبع لأهواء قادتها من جهة، وأن الصراع بينها سواء في إدلب أو في الغوطة الشرقية أو في مناطق أخرى ما هو إلا صراع على الزعامة وليس على أي شيء آخر.

وفي المقابل يمكن النظر إلى ما كتبه الشخصان السابقان على أنه تنافس تفاوضي بين التيار الإسلامي داخل الميليشيات المسلحة من جهة، والتيار العلماني داخل ميليشيات «الحر» وفق منظور أميركي من جهة أخرى، فالحركات الإسلامية تحاول باستمرار التأكيد أنها قوة على الأرض، ومن ثم أحقيتها في تمثيل المناطق التي تسيطر عليها في أي مفاوضات سياسية أو عسكرية بخصوص سورية ومستقبلها، في مقابل محاولة «الحر» الطعن بالميليشيات الإسلامية وتحذير الغرب من إرهابها لتقديم نفسه وميليشياته المشرذمة كبديل مطروح للجيش السوري الموحد، إرضاء لأطراف غربية كانت تطالب بما تسميه «تغيير النظام» متناسية تغير الموقف الغربي بشدة مؤخراً من جهة أولى، وإرضاء آخر للمحذرين من أن البديل عن «النظام» هو الإرهاب، ومن ثم يحاول «الحر» تقديم نفسه كبديل «معتدل» وإن كان الغرب صراحة لا يثق بالطرفين، وحتى التقدمات العسكرية التي نشهدها هنا وهناك للميليشيات سواء «الحر» أو «الإسلامية» فهي مرتبطة دائماً بدعم خارجي ولم تقدم تلك الميليشيات، على تنوعها، أي بنية تنظيمية موحدة قادرة على ضبط السلوك الميليشياوي وهذه النقطة بالأساس هي ما يركز عليها الغرب الذي أكثر ما يعنيه في أي تنظيم عسكري مسألة «التحكم» لأن الواقع أثبت عدم قدرة الميليشيات على ضبط سلوكها وعناصرها، وهو ما أدى لاحقاً لتشرذم وكثرة انشقاقات داخلها، في مقابل وحدة الجيش السوري التي حافظ عليها في أشد أوقات الأزمة السورية ضيقاً.

مسلحون في الغوطة الشرقية خلال المواجهات بين ميليشيا «جيش الإسلام» وجبهة النصرة (عن الإنترنت)